STARDOM UNIVERSITY

جامعة ستاردوم

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الاقتصادية والإدارية

- مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الاقتصادية والإدارية -
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم

العدد الثالث - المجلد الرابع 2026م

رقم الإيداع الدولي: ISSN 2980-3799



بسم اللّه الرحمن الرحيم

هئية تحرير مجلة ستاردوم العلمية للدراسات"الاقتصادية والإدارية"

أعضاء هيئة التحرير لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الاقتصادية و الإدارية

أ.د. سمير سليمان الجمل - فلسطين

أ.د. احمد نافع - أميركا

د. رشاد خليل كامل شعث - فلسطين

د. محمد يوسف القرم - فلسطين

د.البتول بريلة - المغرب

د.م. حمزة محمد رسلان العلي - السعودية

د. علاء علي عمرو - فلسطين

د. محمد خالد حمدان - ماليزيا

هند محروس محمد الجلداوي - مصر

د. محمد احمد علي هلسه - فلسطين

د. سهير يوسف سحويل- فلسطين

د. غادة صافي اليماني- سوريا

د.سعيد عبد القادر زباينة - فلسطين

بدر ناصر عبد الله الحمد - الكويت

د. رجاء خليل الجبوري - العراق

د. عبير الشبامي- اليمن

د. مناف نعمه - العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الاقتصادية و الإدارية

أ.د. سعاد هادي حسن الطائي - العراق

أ.د. ياسر أحمد حسن شاهين - فلسطين

د.ايهاب سمير زهدي القبج - فلسطين

أ.د. جيهان الفقيه - لبنان

- د. ايمن الياس الزرو - فلسطين

ا.د. فاتن شاهر عبد الله العمرو - الأردن

د. عباس أحمد أيوب الأسدي - العراق

د. شيماء فاروق شعلان - مصر

أ.د. موسى عبد الله حمدان - كندا

د. سحر الفايد - الكويت

الحقوق الفكرية محفوظة لمجلات ستاردوم العلمية - جامعة ستاردوم

دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني

The role of the e-government application in achieving sustainable development in the Palestinian Ministry of National Economy

حنين إبراهيم مدموج

جامعة القدس المفتوحة

د. هيثم عطية التميمي

جامعة ستاردوم الأمريكية الدولية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الفلسطيني، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي وذلك من خلال استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في وزارة الإقتصاد الفلسطيني – رام الله والبالغ عددهم (166) موظف، واختارت الباحثة أسلوب المسح الشامل لكافة أفراد المجتمع. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد الوطني جاء مرتفعاً نسبياً، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة متوسط، حيث احتل البعد الإقتصادي المرتبة الأولى، يليه البعد الاجتماعي ثم البيئي. كما تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطبيق الحكومة الإلكترونية بأبعادها الثلاثة في تحقيق التنمية المستدامة، مما يدل على أن تطبيق الحومة الإلكترونية يسهم في تحسين الخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية، وترشيد إستخدام الموارد. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، وتطوير التشريعات والسياسات الرقمية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، وزيادة التنسيق المؤسسي بين الوزارات بما يضمن استدامة الخدمات الإلكترونية وتحقيق التنمية الشاملة، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة الوعي بأهمية استخدام الحكومة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، التنمية المستدامة، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

Abstract:

The study aimed to identify the role of e-government in achieving sustainable development within the Palestinian Ministry of National Economy. The researcher employed the descriptive-analytical method, using a questionnaire as the primary tool for data collection. The study population consisted of employees at the senior and middle administrative levels at the Ministry of National Economy in Ramallah, totaling 166 employees. A comprehensive survey method was applied. The findings revealed that the level of e-government implementation in the Ministry of National Economy was relatively high, while the level of sustainable development achievement was moderate. Among the dimensions of sustainable development, the economic dimension ranked first, followed by the social and environmental dimensions. The results also indicated a positive and statistically significant effect of e-government implementation—across its three dimensions—on achieving sustainable development. This suggests that digital transformation contributes to improving government services, enhancing transparency, and rationalizing resource utilization. It recommended strengthening technological infrastructure, developing digital legislations and policies, enhancing human resource capacities, and increasing institutional coordination among ministries to ensure the sustainability of e-services and the achievement of comprehensive development. It also emphasized the importance of strengthening public–private partnerships and raising awareness of the significance of e-government adoption.

Keywords: E-government, Sustainable Development, Palestinian Ministry of National Economy

خلفية الدراسة ومشكلتها

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة تكنولوجية كبيرة أدت إلى تغييرات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. مما جعل الحكومات تتبع هذا التحول الرقمي لكفاءته وسهولته في تقديم خدماتها بحيث يعتبر العملية التي تطبقها المؤسسة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال وتغير هذه العملية بشكل أساسي الطريقة التي تقدم بها المؤسسة القيمة للعملاء وتعتمد الشركات تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة (القعود، 2025)، وبالتالي، أصبح التحول الرقمي خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة وتحسين التنمية. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الدول التي نجحت في تطبيق الحكومة الإلكترونية تمكنت من تحقيق خطوات متقدمة نحو أهداف التنمية المستدامة. (United Nations, 2022).

ومن هنا بدأت الحكومات والمؤسسات في التحول التكنولوجي في إدارة مؤسساتها من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية وهو جزء من التحول الرقمي والذي بدورة يعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والموظفين وقطاع الاعمال بشكل أسرع وأقل تكلفة وأكثر جودة. ذلك أن هذا التحول شكل وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (Sustainable Development Goals – SDGs) والتي أُقرت عام 2015 من قبل الأمم المتحدة، وتشمل على "القضاء على الفقر، تعزيز التعليم الجيد، تحقيق النمو الإقتصادي، ضمان مدن ومجتمعات مستدامة، توفير النمو والعمل اللائق، الصناعة والإبتكار والمؤسسات القوية والشفافية". وبحسب "أطلس التنمية المستدامة 2020" الصادر بالتعاون مع البنك الدولي والأمم المتحدة، فإن الرقمنة والتحول الإلكتروني يعتبران ركيزة أساسية لتحقيق التوازن بين ابعاد التنمية الثلاثة "الإقتصادية والاجتماعية والبيئية". وعلى الصعيد الفلسطيني، لا يزال تطبيق الحكومة الإلكترونية يواجه العديد من التحديات والعقبات من جانب الحكومة الفلسطينية، وأهمها القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على الموارد المائية والجوية والتكنولوجية، إضافة إلى ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص التمويل، وغياب بعض التشريعات والقوانين لحماية المواطنين والبيانات وتوفير الخصوصية والأمن. (إستراتيجية الحكومة الرقمية 2024-2029).

وانطلاقاً مما سبق، جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصادي الفلسطيني في ظل حاجة فلسطين إلى نظام إداري حديث قادر على مواجهة القيود السياسية والاقتصادية المفروضة عليها، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما يعزز الشفافية، المشاركة المجتمعية، وكفاءة تقديم الخدمات العامة.

مشكلة الدراسة

يشهد العالم تطوراً تكنولوجياً متسارعاً انعكس بشكل واضح على تبني الحكومات لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، التي أسهمت في تسهيل إنجاز الأعمال، وتسريع الحصول على المعلومات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إلى جانب دورها المهم في دعم مسارات التنمية المستدامة. وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة في فلسطين إلى مواكبة هذا التطور الرقمي، ولا سيما في المؤسسات الحكومية، وفي مقدمتها وزارة الاقتصاد الوطني، لما لهذه التطبيقات من أبعاد اقتصادية وإدارية وتكنولوجية تسهم في رفع كفاءة الأداء وتخفيض الوقت والجهد والتكلفة. إلا أن البيئة الفلسطينية تواجه تحديات معقدة نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى تداعيات الحروب والظروف البيئية والديموغرافية، وهو ما يفرض البحث عن بدائل عملية وآليات عمل أكثر مرونة وكفاءة في المؤسسات الحكومية. كما تبرز الحاجة إلى توظيف الأدوات والتقنيات القادرة فعلاً على تعزيز الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، والمتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وقد كشفت بعض الدراسات السابقة عن وجود قصور في ربط تطبيقات الحكومة الإلكترونية بخطط التنمية المستدامة، حيث أشارت دراسة رشوان (2018). إلى أن غياب استراتيجية وطنية واضحة يحد من تحقيق الأثر المطلوب، رغم ما أظهرته التجارب من تحسينات ملموسة في تقديم الخدمات المالية والإدارية بجودة وشفافية أعلى، حيث أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود نحو توسيع نطاق تطبيق الحكومة الإلكترونية بما يعزز مبادئ الحكم الرشيد ويرسخ مقومات التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، أظهرت المؤشرات العالمية المتعلقة بالتحول الرقمي أن فلسطين لا تزال تواجه فجوة كبيرة مقارنة بالدول الأخرى؛ إذ احتلت المرتبة (121) عالمياً وفق مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2020. ومع ذلك، تشير البيانات الحديثة إلى تحسن ملحوظ في أداء فلسطين الرقمي؛ فقد ارتفعت نسب الالتزام بتبني التقنيات الرقمية من 15% عام 2019 إلى 23% عام 2022، ما يعكس إصراراً واضحاً على مواجهة التحديات واستغلال التطورات التكنولوجية لخدمة مسار التنمية (استراتيجية الحكومة الرقمية 2024–2029).

وانطلاقاً من ذلك، حددت وزارة الاقتصاد الوطني ضمن خطتها الاستراتيجية (2025–2027) عدداً من الأهداف الرئيسة، منها: تطوير القدرات البشرية القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية عبر برامج مثل "حكومتي" و"E-SADAD"، بالإضافة إلى البحث عن حلول بديلة لمواجهة المعيقات المالية والتكنولوجية، بما يضمن تعزيز استدامة الخدمات الحكومية وتطويرها بشكل يتماشى مع المعايير العالمية، وبناءً عليه، يمكن صياغة المشكلة البحثية بالتساؤل الرئيس التالي:

ما تأثير تطبيق أبعاد الحكومة الإلكترونية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الإقتصاد الوطني في فلسطين؟

تساؤلات الدراسة وفرضياتها

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات البحثية الأتية:

- ما مدى تطبيق أبعاد الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين؟
- ما مستوى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد في فلسطين؟
- هل يوجد تأثير لتطبيق الحكومة الإلكترونية بأبعادها مجتمعة على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد في فلسطين؟

فرضيات الدراسة:

وفقا لمراجعة الادبيات السابقة، وبناءً على تساؤلات وأهداف الدراسة فقد تمثلت فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسة التالية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الحكومة الإلكترونية بأبعادها "الاقتصادية، التكنولوجية، الإدارية" في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
- التعرف إلى مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة "اقتصادية، اجتماعية، بيئية" في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
- اختبار مدى وجود تأثير لتطبيق الحكومة الإلكترونية على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والعملية على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

- تعزيز الأعمال البحثيّة الّتي اقتصرت في طرحها لمفهوم الحكومة الإلكترونية فقط دون التطرق لدورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- قد يشكّل مرجعًا للباحثين والمهتميّن يمكن الرجوع إليه والاستفادة من محتواه في أبحاث ودراسات لاحقة.

- توضيح الفجوات القائمة في الدراسات السابقة، ويقدم نتائج يمكن أن تكون مرجعاً للباحثين وصانعي السياسات في مجال الإدارة العامة والتحول الرقمي.
- زيادة الأبحاث والدراسات التي تبحث في أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على البعد الاقتصادي لها.

الأهمية العملية:

- المساهمة في توجيه صنّاع القرار للاهتمام بالحكومة الإلكترونية وتعزيز دورها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.
- تساهم الدراسة في عرض معيقات ونجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية في المؤسسات الفلسطينية بناء على تجربة وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
- اقتراح توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين الخدمات الحكومية، وتقليل الوقت والتكلفة، وتعزيز القدرة المؤسسية.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

- الحد الموضوعي: ركزت الدراسة على دور تطبيق الحكومة الإلكترونية على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية.
- الحد البشري: اقتصرت الدراسة على الموظفين الإداريين في المراكز الوظيفية العليا والوسطى في وزارة الاقتصاد الفلسطيني – رام الله، والبالغ عددهم "166" في المستويات الإدارية العليا والوسطى، وذلك حسب تمثيلهم ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد الوطني.
- الحد الزماني: تم تطبيق الدراسة خلال عام 2026م.
- الحد المكاني: اقتصر تطبيق الدراسة على وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية – رام الله.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

- **الحكومة الكترونية:** "تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية لتحقيق الأهداف العامة بالوسائل الرقمية، بهدف تحسين الأداء الداخلي للقطاع العام، وخفض التكاليف المالية، وتقليل أوقات إنجاز المعاملات لتحقيق حلول مستدام(United Nations, 2026) .

وتعرفه الباحثة إجرائيا: عملية تحويل العلاقات وتغييرها بين مؤسسات القطاع العام والمواطنين ورجال الأعمال من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتحسين التفاعل مع الأعمال والصناعة، وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات بشفافية، وإدارة المؤسسات الحكومية بطريقة أكثر كفاءة، وتعظيم العائد وتقليص النفقات.

- **التنمية المستدامة:** هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الانسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن (ليمان، 2022).

وتعرفه الباحثة إجرائيا: هي السعي والعمل من أجل تحقيق استقرار النمو السكاني ووقف تنقل الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأماكن النائية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة للمجتمع والافراد في التخطيط للتنمية.

الإطار النظري

المبحث الأول: الحكومة الإلكترونية

ماهية الحكومة الإلكترونية وأهدافها

يرتبط مفهوم الحكومة الإلكترونية بمفاهيم عدة ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإبداع الإداري والتغييرات التحولية في مفهوم الإدارة إلى التغيير والابتكار، بالإضافة إلى إعادة اختراع الحكومة من خلال إحداث تغييرات جوهرية في تفاعل الحكومة مع المواطن. حيث عرفها المبيضين بأنها "استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة من أجل توفير خدمة مميزة للمواطنين والشركات والمستثمرين وجميع متلقي الخدمة، وبمعنى آخر هي انتقال الحكومات من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني التقليدي إلى الشكل الإلكتروني عبر الانترنت" (المبيضين، 2020). وقد عرف قيداون الحكومة الإلكترونية بأنها "معرفة متطورة في تطوير المعرفة الإدارية وتقنياتها التطبيقية والمهارات المهنية، فهي تقوم بإغناء الفكر الإداري بمفاهيم تتصل بالمعرفة الإلكترونية وتقنيات الاتصالات والمعلومات". (قيداون ومعمري، 2017).

ومن خلال مراجعة الباحثة للعديد من الادبيات بخصوص تعريف الحكومة الإلكترونية حيث أن معظمها تتفق في كون الحكومة الإلكترونية فهي عبارة عن رقمنة الأعمال، أي نقلها وتحويلها من أعمال ورقية إلى أعمال إلكترونية بالاعتماد على استخدام التقنية الحديثة، بينما جاء تعريف الخمايسة أعم واشمل من التعاريف أعلاه بحيث شرح بشكل كامل عملية التحول للحكومة الإلكترونية والحاجة لها والفائدة منها والاهداف المرجوة منها.

أهداف الحكومة الإلكترونية:

وتتمثل أهداف الحكومة الإلكترونية في العديد من النقاط كما ذكرها ياسين (2020). فيما يلي:

- تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتحقيق احتياجاتهم بأقل وقت وأفضل جودة وضمان حصولهم على لمعلومات.
- تحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة.
- ادارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية مثل تقليل الفساد، وزيادة الشفافية، زيادة العائد وتخفيض النفقات.
- العمل على تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة وتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها مما يؤدي إلى زيادة الفاعلية في تحقيق الأهداف الحكومية.
- الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسة من خلال تقليل تكلفة الخدمات والأعمال والمعلومات الحكومية وغيرها.

- إدماج الحكومة مع العالم الخارجي من خلال التكنولوجيا الحديثة للأعمال.

معايير وأبعاد الحكومة الإلكترونية:

لتطبيق الحكومة الإلكترونية لا بد من توفر بعض الأبعاد والمحاور الرئيسية التي تحكم عملية تطبيقها وتوفيرها وكذلك تحقيق أهدافها الرئيسة، وتتمثل هذه الأبعاد والمحاور فيما يلي:

- المعايير الفنية والتكنولوجية: ان عملية تطبيق الحكومة الإلكترونية بحاجة الى توفر الأجهزة والمعدات التكنولوجية من حواسيب وشبكات انترنت إضافة إلى الأمن السيبراني لحماية البيانات وحماية خصوصية المستخدمين من الاختراق أو إساءة الاستخدام، بالتالي لا بد من توفر بنية تحتية تكنولوجية شاملة قابلة للتشغيل البيني مع توفر أنظمة دعم واستمرارية الخدمة.
- المعايير الإدارية والتنظيمية: والتي تتمثل في توفير الشفافية والمساءلة ووضوح الإجراءات الحكومية، توفر الكوادر البشرية الكفؤة والقادرة على تطبيق وتنفيذ الحكومة الإلكترونية، وجود تشريعات وتنظيمات تحدد صلاحيات المؤسسات المسؤولة عن الحكومة الإلكترونية، تبني استراتيجيات لإدارة التحول الرقمي.
- المعايير الاقتصادية والتنموية: من حيث توفير الموارد المالية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية مما يعمل على تطوير وتحسين الاقتصاد من خلال تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، تحقيق المساواة وزيادة الاستثمارات وتوفير دخل قومي عالي، مما يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (عساف، 2020).

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة

قدم الباحثون العديد من التعريفات المتعلقة بالتنمية المستدامة، بداية عرفها Barbier أنها "التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب الى حد أقصى تحقيق نافع التنمية الاقتصادية التي تتوقف على المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية". (Barbier, 1987). أما Markandya فقد عرفها "أنها التنمية التي تركز على الادارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بحيث لا تتناقض في المستقبل". (Markandya, 1990). بينما عرفها ليمان بأنها تنمية تفاعلية ديناميكية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاثة "البشر، الموارد البيئية، التنمية الاقتصادية" وهي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها النسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وأحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات. (ليمان، 2022).

وعليه، ترى الباحثة أن التنمية المستدامة هي السعي والعمل من أجل تحقيق استقرار النمو السكاني ووقف تنقل الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأماكن النائية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة للمجتمع والافراد في التخطيط للتنمية، إضافة إلى خلق بيئة اقتصادية تعمل على توفير الخدمات للأفراد وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات عليهم ضمن بيئة صحية ومناخ نظيف بعيدا عن مظاهر التلوث والتصحر.

خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص تطرق لها العديد من الكتاب والباحثين وكان من أهمها وأكثرها شمولية حيث حدد ليمان (2022). هذه الخصائص بأنها:

- التنمية المتجددة والمتواصلة وقابلة للاستمرار، إضافة إلى أنها نظام شامل ومتكامل يستهدف كل الأفراد.
- هي جهود بشرية تبذل من أجل النماء والتقدم وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع وتعتبر التنمية المستدامة عمل انساني بناء في جميع القطاعات ومختلف المجالات وعلى كافة المستويات.
- تعد تنمية لا تتعارض مع البيئة وانما تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي متوازنة كونها تشمل على التوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- أيضا تعتبر تنمية تشاركية لا مركزية تعمل على تمكين الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والمواطنين بشكل عام للمشاركة في وضع الخطط واعداد الموازنات وتنفيذها ومتابعتها معا.

وبناءً عليه، تجد الباحثة ان التنمية المستدامة هي عملية مستمرة ودائمة وشاملة وعادلة وتشاركية تختص بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية سوآءا المائية أو الحيوانية، من خلال مشاركة الافراد والقطاعات المؤسسية العام والخاص منها والهيئات المحلية سويا بالنهوض في المجتمعات لتحقيق الرفاهية والدخل القومي، وإيجاد التوازن العام فيها.

أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية على مجالات عدة مختلفة منها الاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية، بحيث بم تحديد مجالات وأبعاد التنمية المستدامة بانها تنمية تعتمد على تحقيق أهداف التنمية استنادا إلى مبادئ الحكم الرشيد بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون الإضرار بالبيئة والتراث الإنساني وحقوق الإنسان وحقوق الحيوان والمكتسبات الحقوقية والسياسية والإنسانية وعدم الإضرار بمصالح وموارد الأجيال القادمة أو المستقبلية.

وبالتالي، يمكن تلخيص هذه المجالات والأبعاد للتنمية المستدامة وفقاً لـ البريدي (2015). كالتالي:

- التنمية الاقتصادية Development Economic: وهي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، أيضا تشير إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. وتشمل هذه الإجراءات على

عدة مجالات منها "رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة وغيرها". ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية في بلد ما "متوسط الدخل الفردي، متوسط الدخل الأسري، متوسط الدخل القومي، مدى توفر الموارد الطبيعية، معدل التصدير والاستيراد، حجم الدين الداخلي والخارجي".

- التنمية الاجتماعية Development Social: وهي تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له. وهي تهتم بقطاعين أساسيين هما "الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية"
- التنمية البيئية Development Environment: هي نوع من التنمية للبيئة هدفها المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية. ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة.

الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة إرثاً تراكمياً مهماً، ومنهلاً معرفياً خصباً للدارسين والباحثين والمهتمين، إذ تساعد في تكوين وبلورة خلفية علمية حول موضوع الدراسة والبحث المطلوب. وقد تركزت جهود الباحثة نحو تحديد كيفية ومجالات الإفادة من هذه الدراسات التي تناولت موضوع الحكومة الإلكترونية وأبعادها، إضافة إلى موضوع التنمية المستدامة بما يخدم أغراض الدراسة.

- حللت دراسة Salthia & Others (2025) دور الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية الحديثة (2018–2024) لتحديد أفضل الممارسات، التحديات. وقد استخدم الباحثون المنهج الكيفي من خلال منهج Systematic Review، مراجعة الادبيات والدراسات السابقة وتحليل (49 مقالة) بالإضافة الى تحليل ببليومتري باستخدام VOS viewer لرسم الشبكات البحثية وتصنيف الموضوعات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأبرزها: وجود نمو كبير في البحث الأكاديمي حول الحكومة الرقمية و SDGs بين 2018–2024، خاصة بعد جائحة كورونا التي دفعت لتسريع التحول الرقمي، تسهم الحكومة الرقمية في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل البيروقراطية، زيادة الشفافية والمساءلة وتقليل الفساد، تعزيز مشاركة المواطنين وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات، بالإضافة الى وجود تحديات في تطبيق الحكومة الإلكترونية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة منها الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات، مقاومة التغيير داخل المؤسسات الحكومية، اختلاف مستويات الكفاءة الرقمية بين الموظفين والمواطنين.

- هدفت دراسة صلاح الدين والشيخ (2025) إلى التعريف بمفهوم التنمية المستدامة وأسسها واهم مؤشراتها والعوامل التي تساعد في تحقيق أهدافها. وقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، بحيث كانت عينة الدراسة جميع المراكز العلمية والبحثية الحكومية بمصر من خلال زيارات ميدانيه ومقابلات شخصية لبعض المسؤولين في المؤسسات والوزارات والجامعات. وتوصلت الدراسة إلى عددا من النتائج أهمها: ان مفهوم التنمية المستدامة قد لاقى قبولا واستخداما دوليا مع وجود العديد من التعريفات لها، إضافة الى وجود أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة بحيث عملية تحقيقها يحتاج الى إرادة سياسية للدول واستعدادا لدى المجتمعات والافراد معا.
- وسلطت دراسة لاشين (2024) الضوء على أهمية التحول الرقمي في إطار التنمية المستدامة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعات دراسات أدبية سابقة ودراسة حالة لواقع مصر. وتوصلت الدراسة الى عددا من النتائج أبرزها: سعي مصر لبناء منظومة متكاملة ومحكمه تساهم في تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتحسين الخدمات الرقمية في جميع المؤسسات الحكومية، تساهم تكنولوجيا التحول الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أمثل، إضافة الى ان تفعيل اليات التحول الرقمي بحاجة الى توفر بنية تحتية وضمان ادارتها وإمكانية الوصول اليها.
- واستكشفت دراسة Ellalee & Al-Qaysi, (2023) تأثير الحكومة الإلكترونية على تعزيز التنمية المستدامة، إضافة الى دراسة كيفية تعزيز الشفافية والمساءلة والأداء الحكومي الفعّال من خلال الخدمات العامة والسياسات المتكاملة، وفهم دور الحكومة الرقمية في إدارة الموارد بكفاءة لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة من 103 دولة خلال الفترة 2003–2018. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأبرزها: الحكومة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة، خصوصًا في الدول الناشئة والانتقالية، النمو الاقتصادي، وخصوصًا الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، له تأثير إيجابي ملموس على الاستدامة، احتمالية تحقيق التنمية المستدامة أعلى في الدول التي تتمتع بمعدلات منخفضة للاعتماد العمري على الموارد الطبيعية، أهمية مشاركة أفضل الممارسات وتبني النماذج العملية لتعزيز الاستفادة من الحكومة الرقمية في التنمية المستدامة.
- وتناولت دراسة رجب (2023) دور عوامل الحكومة الإلكترونية في تعزيز التنمية المستدامة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتم اعتماد أداة قياس رئيسية وهي استبانة تم توزيعها على عينة من مديرية المرور العامة في موقع تسجيل الغزالية وموقع تسجيل التاجيات في بغداد وعددهم "188" وكانت العينة العمدية "33 فرد" وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأبرزها: وجود دور نشط لعوامل الحكومة الإلكترونية في التنمية المستدامة وهذا يشير إلى أن تلك العوامل لها دور أساسي في تعزيز التنمية المستدامة، لا بد من وجود إطار قانوني وتشريعي شامل يساعد في تقليل ومعالجة المشاكل في استخدام الحكومة الإلكترونية، إعادة هيكلة المؤسسات وهندسة العمليات وتدريب الموظفين على تكنولوجيا المعلومات وتقليل الفجوات الرقمية التي تعيق التنمية المستدامة.

- واختبرت دراسة بن الحبيب (2022) أثر تنمية الحكومة الإلكترونية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتوضيح العلاقة التي تربط بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول العربية، تحديد مدى تأثير مؤشرات تنمية الحكومة الإلكترونية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاث" البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي" في الدول العربية. وقد استخدام الباحث المنهج الوصفي لأدوات التحليل الإحصائي والقياسي إضافة إلى التحليل العنقودي والتحليل الساكن، استخدم أيضا المنهج التجريبي وشملت عينة الدراسة 17 دولة عربية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأبرزها: وجود تباين في مستوى مدى توفر وتطبيق مؤشرات تنمية الحكومة الإلكترونية الدول العربية، هناك تأثير لمؤشرات تنمية الحكومة الإلكترونية على كل من البعد الاقتصادي والبعد البيئي في الدول العربية بينما نجد ان مؤشرات الحكومة الإلكترونية ليس لها تأثير على البعد الاجتماعي.
- وتناولت دراسة Lopatkova, Agbozo, belyaeva, (2019) العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة بسبب الانتشار الواسع لهم والتحول الرقمي الذي شهده العالم في العقود الأخيرة. وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي لمراجعة دراسات أدبية وتحليل انحداري، حيث استُخدم التحليل الانحدار لقياس تأثير عوامل الحكومة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. وتم النظر في عدد من المؤشرات باعتبارها جزءًا من التنمية المستدامة، مثل: أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، ومؤشر التنمية البشرية، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومؤشر الأداء البيئي . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأبرزها: أن مفهوم رقمنة الحكومة يمكن أن يكون عاملًا فعالًا في تحقيق التنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

عند تحليل أهداف الدراسات السابقة يتضح أنها رغم اختلاف سياقاتها ومناهجها، اتفقت في سعيها إلى استكشاف أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء المؤسسي وجودة الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة، لكن بدرجات متفاوتة من العمق والتركيز. وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ معظم أهداف الدراسات السابقة افتقدت إلى الدمج بين التحول الرقمي والأبعاد التنموية في إطار قطاعي محدد، مما يبرز أهمية هدف هذه الدراسة الحالية الساعي إلى تحليل دور تطبيقات الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني كأداة لتحقيق التنمية المستدامة بصورة أكثر عمقًا وواقعية.

أهم ما يميز هذه الدراسة:

ما يميز هذه الدراسة أنها جاءت لتسد فجوة بحثية واضحة في البيئة الفلسطينية، إذ إن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع الحكومة الإلكترونية إما من منظور نظري عام أو من خلال تجارب خارجية دون أن تلامس الواقع الفلسطيني بشكل مباشر .فقد ركّزت أغلب الأبحاث على المعوقات والجاهزية المؤسسية أو على الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي، بينما جاءت هذه الدراسة لتقدّم معالجة تحليلية معمقة للتجربة الفلسطينية في تطبيق الحكومة الإلكترونية، وبشكل خاص تطبيق "حكومتي" في وزارة الاقتصاد الوطني، بوصفه نموذجًا وطنيًا يعكس ملامح التطور الحقيقي في الخدمات الحكومية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تناولت الحكومة الإلكترونية في فلسطين ضمن إطار تنموي مستدام، لا باعتبارها مجرد أداة إدارية، بل كوسيلة استراتيجية لتحقيق الكفاءة والشفافية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تسد فجوة علمية تمثلت في ندرة الدراسات التطبيقية الفلسطينية التي تربط بين التحول الرقمي وأهداف التنمية المستدامة، في وقتٍ ركزت فيه الأدبيات السابقة على التجارب الإقليمية والعالمية أكثر من التركيز على الخصوصية الفلسطينية.

وبذلك تكتسب هذه الدراسة تميّزها من تركيزها على السياق الوطني الفلسطيني، وتحليلها الواقعي لتجربة التحول الرقمي داخل مؤسسات الدولة، مما يجعلها إضافة نوعية للأبحاث المحلية ونقطة انطلاق لتطوير سياسات حكومية رقمية أكثر استدامة وعدالة.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي؛ وهو المنهج الذي يهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها (عبد ربه، 2012). وقد استخدم هذا المنهج نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة، وتحقيق أهدافها، وذلك لمعرفة دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الإداريين العاملين في وزارة الاقتصاد الفلسطيني – رام الله، والبالغ عددهم (166) من كافة المستويات الإدارية العليا والوسطى.

وتكونت عينة الدراسة من (166) من الموظفين الإداريين في كافة المستويات الادارية في وزارة الاقتصاد الفلسطيني – رام الله، واعتمد اختيارها على أسلوب المسح الشامل، وفيما يأتي وصفاً لعينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة، وقد تم استرداد (119) استبانة مثلت نسبتها 71.7% من مجتمع الدراسة الأصلي، وكانت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي.

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغيرات الديمغرافية	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	67	56.3
	أنثى	52	43.7
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	8	6.7
	بكالوريوس	73	61.3
	دراسات عليا	38	31.9
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	6.7
	من 5-10 سنوات	19	16.0
	أكثر من 10 سنوات	92	77.3
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	52	43.7
	مدير دائرة	48	40.3
	مدير عام فأعلى	19	16.0
المجموع		119	100.0

أداة الدراسة

أبعاد الحكومة الإلكترونية

بعد الاطلاع على الأدب النظري، والدراسات السابقة، اعتمد في بناء أداة الدراسة، على عدد من المقاييس الواردة في بعض الدراسات دراسة (رجب، 2023)، ودراسة (بن الحبيب، 2022)، وبعض الأدبيات المرتبطة بالموضوع، حيث تم بناءها بما يتلاءم مع أهداف وعينة الدراسة، وطورت الأداة بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية، وصيغت جميع العبارات لهذا المقياس بالاتجاه الإيجابي، وقد استخدم مقياس (Likert) الخماسي لقياس مدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين، وتوزعت عبارات مقياس تأثيرات الحكومة الإلكترونية على ثلاثة أبعاد على النحو الآتي:

1. التكنولوجي، ويضم (5) عبارات.
2. الإداري، ويضم (5) عبارات.
3. الاقتصادي، ويضم (6) عبارات.

أبعاد التنمية المستدامة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، ومقياس التنمية المستدامة المستخدم في بعض الدراسات، ومنها: دراسة (بن الحبيب، 2022)، ودراسة (صلاح الدين والشيخ، 2025)، جرى بناء أداة الأنماط القيادية استناداً إلى تلك الدراسات. وقد تكونت الأداة في صورتها الأولية من (13) عبارة. وتوزعت عبارات أداة التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد على

النحو الآتي: الاقتصادي، ويضم (4) عبارات. الاجتماعي، ويضم (4) عبارات. البيئي، ويضم (5) عبارات.

صدق أداة الدراسة: قامت الباحثان بفحص صدق الأداة بطريقتين:

1. **الصدق الظاهري:** عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم تسعة محكمينً من المتخصصين في العلوم الإدارية. وذلك لمعرفة آرائهم حول العبارات ومدى وضوحها وقدرتها على قياس أهداف الدراسة. هذا بالإضافة إلى معرفة صحة العبارات من ناحية سلامة صياغتها وملائمتها للغرض الذي وضعت من أجله، وقد عدلت بعض العبارات، وحذفت أخرى، وأضيفت عبارات لم تكن موجودة، واعتمدت الباحثة الملاحظات والتعديلات التي أجمع عليها أكثر من (80%).
2. **صدق الاتساق الداخلي:**

للتحقق من صدق بناء المقاييس، استخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج قيم معاملات ارتباط العبارات بالبعد الذي تنتمي إليه، وقورنت بالمعيار المعتمد لقبول العبارة حسب ما جاء في اسويرو (Asuero, 2006)، وتعتبر قيمة معامل الارتباط ضعيفة، إذا كانت أقل من (.30)، وتعتبر متوسطة، إذا تراوحت بين (0.3 ≤ معامل الارتباط ≤ 0.70)، وتعتبر قوية إذا زادت عن (.70). وقد اظهرت النتائج أن معاملات الارتباط لكل عبارة والدرجة الكلية لمقياس الحكومة الإلكترونية (.802)، ومعاملات الارتباط لكل عبارة والدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة بلغت (.829).

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach' alpha وذلك حسب أبعاد الدراسة، والدرجة الكلية لجميع العبارات، كما يوضحه الجدول (2).

جدول رقم (2) معامل ثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة للأبعاد والدرجة الكلية

الرقم	البعد	عددالبنود	معامل كرونباخ ألفا (α)
1	التكنولوجي	5	.840
2	الإداري	5	.818
3	الاقتصادي	6	.907
	الدرجة الكلية للحكومة الإلكترونية	16	.919
5	الاقتصادي	4	.901
6	الاجتماعي	4	.898
7	البيئي	5	.933
	الدرجة الكلية للتنمية المستدامة	13	.954
	الدرجة الكلية	29	.952

** دال إحصائياً عند مستوى (.01)

يتضح من الجدول (2) أن معامل كرونباخ ألفا الكلي لعبارات الحكومة الإلكترونية، بلغ (.919) وتراوح معامل الثبات ما بين (.907) للبعد الاقتصادي، و(.818) للبعد الإداري، بينما بلغ معامل كرونباخ ألفا الكلي لعبارات أداة التنمية المستدامة (.954) وتراوح معامل الثبات ما بين (.933) للبعد البيئي، و(.898) للبعد الاجتماعي، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات، وهو ما يؤكد وضوح العبارات والفهم لمضمون العبارات.

تصميم الدراسة ومتغيراتها

المتغيرات الديمغرافية:

- الجنس، وله مستويان: (ذكر، أنثى).
- المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات (دبلوم فأقل، بكالوريوس، دراسات عليا).
- سنوات الخبرة: ولها ثلاثة مستويات (أقل من (5) سنوات، ومن (5–10) سنوات، وأكثر من (10) سنوات).
- المسمى الوظيفي: وله ثلاثة مستويات (رئيس قسم، مدير دائرة، مدير عام فأعلى)

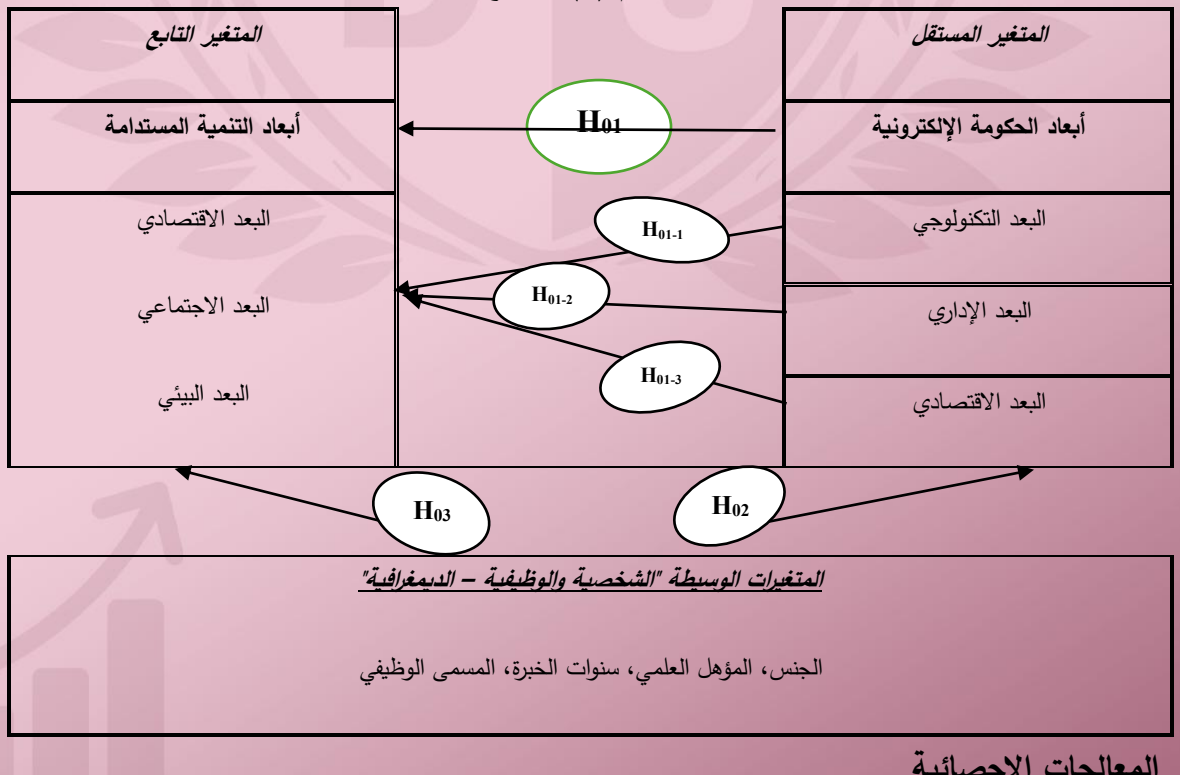
المتغير المستقل: تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

المتغير التابع: تقديرات أفراد عينة الدراسة مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة "اقتصادية، اجتماعية، بيئية" في وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

نموذج الدراسة

فيما يلي عرض نموذج الدراسة ويوضحه الشكل (1) كما يلي:

شكل رقم (1): نموذج الدراسة



المعالجات الإحصائية

استخدم برنامج (SPSS25)، واستخرجت المعالجات الإحصائية اللازمة وهي:

1. معادلة كرونباخ ألفا Cronbach' alpha؛ لتحديد معامل ثبات مقياس الدراسة.
2. التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لعبارات وأبعاد الأداة والدرجة الكلية.
3. استخدم اختبار (ت) (Independent Sample t-test) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية، وذلك حسب المتغير ذي المستويين مثل الجنس.
4. استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية حسب المتغير ذي الثلاث المستويات فأكثر.
5. اختبار أقل فرق دال إحصائي اختبار (LSD) للمقارنات البعدية؛ لمعرفة دلالة الفروق للمتغيرات المستقلة التي تزيد مستويات متغيراتها عن مستويين.
6. معامل ارتباط (بيرسون Person Correlation)؛ لمعرفة دلالة العلاقة بين العبارات والبعد التابعة له، وكذلك لإيجاد قيمة ودلالة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ولغايات تفسير المتوسّطات الحسابية، ولتحديد دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الفلسطيني، حوّلت الاستجابات الرقمية (المتوسطات الحسابية) وفق المستوى الذي يتراوح من (1-5) درجات وتصنيف المستوى إلى ثلاثة مستويات: مرتفع، ومتوسّط، ومنخفض، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى _ الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وبناءً على ذلك، تم اختيار المعيار الآتي للحكم على دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الفلسطيني فيها:

جدول (3): درجة احتساب دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد الفلسطيني

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	3.67 - 2.34
مرتفعة	5 -3.68

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين؟

للإجابة عن السؤال الأول، حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لأبعاد مقياس مدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين، والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس مدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين وعلى المقياس ككل مرتبة حسب قيمة المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	الاقتصادي	4.0980	.55845	مرتفعة
2	1	التكنولوجي	3.8000	.59717	مرتفعة
3	2	الإداري	3.7563	.59953	مرتفعة
		الدرجة الكلية لتطبيق الحكومة الإلكترونية	3.8848	.50050	مرتفعة

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس مدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين ككل بلغ (3.88)، وبتقدير مرتفع. أما المتوسطات الحسابية لأبعاد مقياس تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين، فقد تراوحت ما بين (4.09-3.75)، وجاء البعد "الاقتصادي" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (4.09)، ودرجة مرتفعة، بينما جاء البعد "الإداري" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.75)، ودرجة مرتفعة.

أما بخصوص المتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة. فقد استخدمت الباحثة التقدير النقطي (تقدير معلمة المجتمع من خلال قيمة إحصاء العينة)، وبهذا يكون المتوسط الحسابي لمدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد في فلسطين هو (3.88) وبتقدير مرتفع.

أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام استجابة مرتفعة في جميع الأبعاد الثلاثة "الاقتصادي، الإداري، والتكنولوجي" بحيث احتل البعد الاقتصادي المرتبة الأولى بينهم يليه التكنولوجي ثم الإداري في المرتبة الاخيرة، وتفسر الباحثة نتيجة السؤال الأول: أن الوزارة قطعت شوطا كبيرا ومهما في التحول الرقمي خصوصا في الجوانب الاقتصادية والإدارية وهذا يدل على نجاح الحكومة في دعم الخدمات الإلكترونية واهتمامها بتحسين جودة الخدمات المقدمة وتسهيل الإجراءات وتقليل الوقت والتكلفة كما تعكس هذه النتيجة وعي الموظفين بأهمية التطبيقات الإلكترونية في تطوير العمل الإداري.

حيث أن نتيجة هذه الدراسة اتفقت مع دراسة (Ellalee & Al-Qaysi, 2023) و (Slathia et al., 2025) و (الغويرين، 2022) التي أكدت أن التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية يعزز الكفاءة الاقتصادية والشفافية وتحسين الخدمات، بينما جاءت دراسة (الدرابيع، 2021) وكانت عينتها على الموظفين في بعض الوزارات الفلسطينية لتخالف الرأي حيث أن تطبيق الحكومة الإلكترونية كان بدرجة متوسطه لكافة الأبعاد المستخدمة في الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما مستوى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد في فلسطين؟

للإجابة عن السؤال الثاني، حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لأبعاد مقياس تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد في فلسطين، والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وعلى المقياس ككل مرتبة حسب قيمة المتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	الاقتصادي	3.5336	.72918	متوسطة
2	3	البيئي	3.3899	.69762	متوسطة
3	2	الاجتماعي	3.3256	.78151	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.4164	.67161	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على أبعاد التنمية المستدامة ككل بلغ (3.41)، وبتقدير متوسط. أما المتوسطات الحسابية لأبعاد مقياس تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد في فلسطين، فقد تراوحت ما بين (3.53-3.32)، وجاء البعد "الاقتصادي" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (3.53)، ودرجة متوسطة، بينما جاء البعد "الاجتماعي" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.32)، ودرجة متوسطة.

أظهرت النتائج أن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في الوزارة جاء متوسطًا، حيث تصدر البعد الاقتصادي المرتبة الأولى ثم يليه البعد الاجتماعي والبعد البيئي بالمرتبة الاخيرة، وتفسر الباحثة نتيجة السؤال الثاني: الجهود الحكومية تتركز على تطوير البنية الاقتصادية عبر التحول الرقمي، مما انعكس إيجابًا على مستوى الكفاءة والإنتاجية، في حين لا تزال الأبعاد الاجتماعية والبيئية بحاجة إلى مزيد من التكامل في الخطط الحكومية. حيث أن نتيجة هذه الدراسة اتفقت مع دراسة (رجب، 2023) التي أشارت إلى أن الحكومة الإلكترونية تساهم بدرجة أكبر في تعزيز الأبعاد الاقتصادية مقارنة بالأبعاد البيئية والاجتماعية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل يوجد تأثير لتطبيق الحكومة الإلكترونية على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد في فلسطين؟

وللإجابة على هذا السؤال تم فحص الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\leq$ 0.05 α) لتطبيق الحكومة الإلكترونية بأبعادها "الاقتصادية، التكنولوجية، الإدارية" في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في وزارة الاقتصاد. لفحص الفرضية تم استخدام معادلة الانحدار الخطي والجدول رقم (6) يبين النتائج:

الجدول رقم (6) نتائج معادلة الانحدار الخطي لأثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة

	R	R^2	Adjusted R^2	B (beta)	قيم اختبار (T)	قيمة المعامل	الانحراف المعياري	*مستوى الدلالة
الحكومة الإلكترونية	0.641	0.411	0.395		12.110	2.329	0.192	0.000
الاقتصادي				0.454	3.970	0.312	0.078	0.000
الاجتماعي				0.253	1.926	0.162	0.084	0.057
البيئي				-0.034	-0.288	-0.024	0.085	0.774

يشير الجدول (6) السابق إلى وجود تأثير لتطبيق الحكومة الإلكترونية بأبعادها "الاقتصادية، التكنولوجية، الإدارية" في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في وزارة الاقتصاد، حيث تبين قيمة مستوى الدلالة بلغ (.000). وأظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الحكومة الإلكترونية وأبعاد تحقيق التنمية المستدامة. حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ما نسبته (.411)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (.641).

أما بالنسبة لمعاملات الانحدار، فقد تبين أن البعد الاقتصادي هو الأكثر تأثيراً في الحكومة الإلكترونية بقيمة بيتا معيارية بلغت (.454) عند مستوى دلالة (0.000)، بينما أظهر البعد الاجتماعي تأثيراً موجباً ضعيفًا (.253) ولكنه غير دال إحصائيا (0.057) أما البعد البيئي فقد أظهر تأثيراً سلبياً ضعيفاً (-.034) وغير دال إحصائيا (.774). وبناءً على ذلك، يمكن القول إن البعد الاقتصادي يمثل العامل الأكثر تأثيرا على الحكومة الإلكترونية، في حين أن تأثير البعدين الاجتماعي والبيئي لم يصلا إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

أظهرت النتائج رفض الفرضية كونه يوجد تأثير لتطبيقات الحكومة الإلكترونية بأبعادها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها، ومن خلال تحليل الانحدار المتعدد تبين وجود علاقة ارتباط متوسطة بينهم بحيث كان البعد الاقتصادي هو الأكثر تأثيرا في الحكومة الإلكترونية. وتفسر الباحثة هذه النتيجة: إن نجاح الحكومة الإلكترونية يعتمد بالدرجة الأولى على الجوانب الاقتصادية مثل تمويل مشروعات التحول الرقمي، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، والاستثمار في نظم المعلومات، بينما يظهر أن الجوانب الاجتماعية والبيئية، رغم أهميتها النظرية، لا تمثل عوامل تأثير جوهرية في السياق الفلسطيني المدروس، مما قد يعود إلى ضعف الوعي المجتمعي، أو محدودية الثقافة الرقمية، أو تركيز المؤسسات على الجوانب الاقتصادية أكثر من الاجتماعية والبيئية.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (رجب، 2023) و (الحبيب، 2022) من حيث وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين ابعاد الحكومة الإلكترونية وابعاد التنمية المستدامة والتي بدورها اوصت على تطوير الكوادر البشرية وتوفير الإمكانيات المادية للمساعدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. كما اتفقت مع دراسة (Wahyuni, 2025) و(Ellalee & Al-Qaysi, 2023) و(Salthia & Others, 2025) اللذين أكدوا ان تبني وتطبيق الحكومة الإلكترونية يسهم بشكل فعال في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ملخص نتائج الدراسة:

- مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني جاء بمستوى مرتفع في جميع الأبعاد.
- مستوى تحقيق التنمية المستدامة جاء بدرجة متوسط، مع تفوق البعد الاقتصادي.
- وجود علاقة ارتباط متوسطة بين تطبيق الحكومة الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات

- الحاجة إلى بناء شبكة حكومية مستقلة وفعّالة.
- ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية والاستمرار في الترابط بين الأنظمة الإلكترونية داخل الوزارة وبين الوزارات الأخرى.
- الاستثمار في التدريب المستمر للعاملين على استخدام الأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الحديثة، وتعزيز الثقافة الرقمية من خلال حملات توعية داخلية وبرامج تحفيزية لرفع استعداد وجاهزية الموظفين للتحول الرقمي.
- تعزيز الأبعاد الاجتماعية والبيئية ضمن سياسات التنمية المستدامة الرقمية.
- العمل على تحديث وتطوير التشريعات والأنظمة القانونية المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني.
- إنشاء وحدة متابعة رقمية داخل الوزارة لرصد مؤشرات التحول الرقمي وتأثيره على التنمية المستدامة.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم مشروعات التحول الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا – الإسكوا (2024). **التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024**. https://www.unescwa.org/ar/publications
- بدر، علي. (2024). معوقات التحول الرقمي وتأثيراتها على التنمية المستدامة في الوطن العربي، **المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 7(14).
- بن الحبيب، طه. (2022). اثر تنمية الحكومة الإلكترونية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة قياسية حالة الدول العربية خلال الفترة 2003-2018، **مجلة افاق علمية**، جامعة تبسة، الجزائر، 14 (03):659-680.
- الخمايسة، صدام. (2017). **الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية**، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، دولة الامارات العربية المتحدة.
- الدرابيع، محمود. (2021). **الحكومة الإلكترونية وعلاقتها بتحسين جودة الخدمات المقدمة من وجهة نظر الموظفين الحكوميين في محافظة رام الله والبيرة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.
- رجب، رشا. (2023). دور عوامل الحكومة الإلكترونية في تعزيز التنمية المستدامة، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، العراق، 4(2):76-91.
- رشوان، عبد الرحمن. (2018). دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على الوزارات الحكومية الفلسطينية، بحث مقدم الى مؤتمر **التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة**، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- صلاح الدين، صفاء والشيخ، انجي. (2025)، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ودورها في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الشروق للعلوم التجارية**، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات واكاديمية الشروق، 17.
- عساف، داليا. (2020). **الحكومة الإلكترونية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.
- الغويرين، أيات. (2022). دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المقدمة، **المجلة العربية للنشر العلمي**، 5(50):995-1007.
- القعود، معيتيقة. (2025). **التحول الرقمي وممارسة الإدارة الإلكترونية**، الجامعة الإلكترونية للدراسات العليا، طرابلس
- قيداون، أبو بكر الصديق ومعمري، خيرة. (2017). الحكومة الإلكترونية ومتطلباتها في ظل الحاكمية الرشيدة، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 3(0):48-65.
- لاشين، محمد. (2024). دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة مدينة السادات، مصر، 10(3):2982-30-12.
- ليمان، أنور. (2022). **التنمية المستدامة – مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع**، المكتبة الوطنية، السودان.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2024). **استراتيجية الحكومة الرقمية 2024 – 2029 فلسطين**، مشروع تطوير الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وقطاع غزة الممول من البنك الدولي وبتنفيذ شركة كامبردج للاستشارات الإدارية، فلسطين.
- ياسين، سعد. (2020). **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Barbier, E. (1987). The concept of sustainable economic development. **Environmental Conservation**, 14(2): 101–110.
- Ellalee, H., & Al-Qaysi, I. (2023). **Digital Government a Pathway to Sustainable Development**. Oxford Institute for Economic Studies & Iraqi Fund for External Development.
- Lopatkova, Y., & Agbozo, E., & Belyaeva, Z. (2019). **Exploring the relationship between e-government development and sustainable Development,** XIV International Conference "Russian Regions in the Focus of Changes", (pp.80-88). Ekateringburg, Russian Federation.
- Markandya, A., Pearce, D., & Barbier, E. (1990). **Sustainable development: Economics and environment in the third world**. Earthscan Publications.
- United Nations. (2017). **Report of the Expert Group Meeting: E-government for sustainable development**. United Nations Headquarters, New York
- United Nations. (n.d.). Sustainable Development Goals. United Nations. Retrieved September 21, 2025, from https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals
- OECD. (2020). **Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development**. OECD Publishing.
- United Nations Country Team. (2020). **State of Palestine: Atlas of sustainable development**. Occupied Palestinian Territory, Office of the Prime Minister of the State of Palestine. https://palestine.un.org/en/publications/atlas-sustainable-development
- United Nations. (2022). **E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government.** New York: United Nations, https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022
- United Nations. (2022). **United Nations e-government survey 2022: The future of digital government,** United Nations, Department of Economic and Social Affairs. https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022
- United Nations. (2023). United Nations Sustainable Development Cooperation Framework (UNSDCF) 2023–2025 – State of Palestine. United Nations, https://palestine.un.org/en/231920-unsdcf-2023-2025
- Wahyuni, S. (2023). The Role of E-government Based Good Governance and Bureaucratic Reform in the Context of Improving the Performance of Government Work Units**. Journal of Law and Sustainable Development,** 11(11): 1–16.
- United Nations University – Operating Unit on Policy-Driven Electronic Governance (UNU-EGOV). (2024). Advancing Palestine's Inclusion in the EGDI, https://egov.unu.edu/publications/reports/advancing-palestine-inclusion-egdi.html
- Slathia, P., Bhasin, J., & Mustaq, S. (2025). Digital-Governance and E-Service Delivery Mechanism for Sustainable Development Goals (SDGs): a Systematic Review. **SDGs Review**, 5, e07087, 01-33. Florida, USA.
- United Nations. (2026). **E-Government**. Department of Economic and Social Affairs https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Overview

Stardom University

Stardom Scientific Journal of Economy and management Studies

- Stardom Scientific Journal of Economy and management Studies -
Issued quarterly by Stardom University
3rd issue- 4th Volume 2026
ISSN 2980-3799

